

التأثير المباشر وغير المباشر للحوكمة في الحد من الفساد المالي من خلال تعزيز الرقابة المالية

The direct and indirect impact of governance in reducing financial corruption through enhancing financial control

توفيق علي صالح أبو عسر^{1*}، عبد السلام محمد مهدي عيناء²

¹ أستاذ المحاسبة المساعد جامعة إقليم سبأ (اليمن)، tabuasr@gmail.com

² أستاذ المحاسبة والتمويل المشارك جامعة إقليم سبأ (اليمن)،

ainaaabdulslam@gmail.com

تاريخ القبول: 2025/04/19

تاريخ المراجعة: 2025/03/23

تاريخ التسليم: 2025/02/19

Abstract

The study aimed to know the impact of governance in reducing financial corruption through enhancing financial control in government offices in Marib Governorate. The study relied on the descriptive analytical approach, and used the questionnaire as a tool for collecting data. The study community is represented in government offices in Marib, and the study sample is specialists in financial affairs. (152) questionnaires were distributed, and the number of returned questionnaires valid for analysis was (108) at a rate of (71%). The study concluded that there is a positive impact of governance in enhancing financial control, a positive impact of financial control in reducing financial corruption, and a positive impact of governance in reducing financial corruption. There is a direct and indirect impact of governance in reducing financial corruption by enhancing financial control as an intervening variable, and the mediation is partial. The study recommended that government offices clarify the term governance and its concept for employees within the governorate offices, reconsider traditional methods of internal control to keep pace with technological development, double control over the implementation of public projects and improve the quality of reports to reflect the actual reality.

Keywords: governance, financial corruption, financial control

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الحوكمة في الحد من الفساد المالي من خلال تعزيز الرقابة المالية بالمكاتب الحكومية بمحافظة مارب، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات. ويمثل مجتمع الدراسة في المكاتب الحكومية بمارب، وعينة الدراسة المختصين بالشؤون المالية بها، وزعت (152) استبانة، وكان عدد الاستبانات المستردة الصالحة للتحليل (108) بنسبة (71%). وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للحوكمة في تعزيز الرقابة المالية، وجود أثر إيجابي للرقابة المالية في الحد من الفساد المالي، وجود أثر إيجابي للحوكمة في الحد من الفساد المالي ويوجد تأثير مباشر وغير مباشر للحوكمة في الحد من الفساد المالي من خلال تعزيز الرقابة المالية كمتغير وسيط، والوساطة جزئية. وقد أوصت الدراسة المكاتب الحكومية بتوضيح مصطلح الحوكمة ومفهومه للموظفين داخل مكاتب المحافظة، وإعادة النظر في الطرق التقليدية للرقابة الداخلية بما يواكب التطور التكنولوجي، ومضاعفة الرقابة على تنفيذ المشاريع العامة وتحسين جودة التقارير لتعكس الواقع الفعلي.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الفساد المالي، الرقابة المالية.

1. مقدمة:

الفساد هو واحد من أكبر التحديات في العالم المعاصر، ويعمق الفقر عن طريق تشويه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويقوض الحكم الرشيد، ويؤدي إلى سوء تخصيص الموارد. وتتعد آثار الفساد في الأجهزة الحكومية إلى نتائج كارثة وليس فقط مجرد أرقام، وإذا لم يتم محاربة هذا الفساد والقضاء عليه، فإنه سيفرز مجموعة من الآثار السلبية الضارة التي تصيب الدولة والمجتمع، كالإضرار بمصداقية الدولة وأجهزتها وفقدان هيبتها، وإعاقة عملية التنمية، وإضعاف الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، وتدني مستوى الخدمات. كما يشكل الفساد المنهجي عقبة رئيسية أمام التنمية الاقتصادية والسياسية في أي بلد يسود فيه، فيقوض التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي والحوافز للمستثمرين ويولد عدم الثقة. وتتعدد أسباب الفساد، ومنها ضعف الرقابة المالية. ولذلك تعد ظاهرة الفساد من أهم التحديات التي تواجه الدول، لذلك أصبح الحد منه والقضاء عليه في سلم أوليات الدول، ولذلك تأتي الحوكمة كأحد أهم الآليات والوسائل التي تساعد في الحد من الفساد الإداري والمالي، حيث اثبت نتائج العديد من الدراسات نجاح الحوكمة الحد من المخالفات والاختفاء وعدم الالتزام باللوائح والقوانين والفساد الإداري والمالي، أو دورها في تعزيز الرقابة، كما اثبتت الدراسات السابقة دور الرقابة المالية في الحد من الفساد الإداري والمالي. وندرة الدراسات التي تناولت تأثير الحوكمة المباشر أو غير المباشر في الحد من الفساد المالي من خلال الرقابة المالية، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتبين مدى تطبيق الحوكمة وتأثيرها المباشر وغير المباشر في الحد من الفساد المالي من خلال تعزيز الرقابة المالية.

1.1 مشكلة الدراسة:

نظرا لما تعيشه محافظة مارب هذه الايام من زيادة عدد النازحين فيها في ظل ظروف الاحداث القائمة في اليمن، وصعوبة زيادة وتوفير إيرادات وامكانيات لاستيعاب هذه الزيادة من خدمات ومشاريع، فيحتم على السلطات المحلية فيها الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والمحافظة عليها والحد من عبث أو فساد فيها. حيث أظهرت العديد من الدراسات معاناة الدول من تقشي الفساد المالي (البكوع، احمد، 2012)، (رشيد، وآخرون، 2012)، (الأطرش، وآخرون، 2020)، ولا يمكن لأي بلد يتقش في الفساد ان يتقدم اقتصاديا واجتماعيا، حيث يأثر الفساد في مختلف مجالات الحياة (كريفار، وبريري، 2017)، كما يؤدي الفساد الى زيادة في معدلات البطالة والجريمة، وتدني دخل الفرد، وانخفاض

في مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة (Rothstein, Varraich, 2017)، ويؤدي إلى سوء تخصيص الموارد (Otarlar, Eiya, 2013).

ومن أسباب الفساد ضعف الرقابة سواء الإدارية أو المالية (الحياصات، وآخرون، 2013)، (الجباوي، والزرقي، 2018)، (كريفار، وبريري، 2017)، وكلما كانت الرقابة المالية قوية ساهمت في الحد من الفساد (البكوع، احمد، 2012)، (العبادي، 2014). ولمعالجة ذلك ظهرت أساليب جديدة للحد من الفساد المالي كالحكومة حيث اثبتت نتائج العديد من الدراسات (Abtidon, 2015)، (عاشور، 2019)، (Devi, 2019)، (الكبيجي، 2019)، (الأطرش، آخرون، 2020) نجاح الحكومة بالسيطرة على انواع المخالفات والاحطاء وعدم الالتزام باللوائح والقوانين وتحسين وجودة الاداء والتغلب على الكثير من الاشكاليات التي تعترض سير العمل بما يسهم في الحد من ممارسات الفساد، كما أظهرت نتائج دراسات (بطين، 2015)، (عنغلص، عبود، 2024) دور الحكومة في تعزيز الرقابة المالية.

ومع تناول العديد من الدراسات اثر الحكومة في الحد من الفساد المالي، الا انه لم يحدث اتفاق بين النتائج التي توصلت اليها من وجود تأثير إيجابي وعدم وجود تأثير إيجابي، بالإضافة تناولت الدراسات بعض مبادئ الحكومة. ومع ذلك لم تختبر تلك الدراسات هل يوجد تأثير غير مباشر للحكومة في الحد من الفساد المالي من خلال الرقابة المالية، وطبيعة هذا التأثير كلي أو جزئي أو لا يوجد تأثير، وبالتالي تتمحور مشكلة البحث في محاولة اختبار تأثير الحكومة المباشر وغير المباشر في الحد من الفساد المالي من خلال تعزيز الرقابة المالية، وبالتالي يتمثل تساؤل البحث فيما يأتي: "ما تأثير الحكومة في الحد من الفساد المالي بالمكاتب الحكومية بمحافظة مارب من خلال توسط تعزيز الرقابة المالية".

2.1 فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحكومة في الحد من الفساد المالي بالمكاتب الحكومية بمحافظة مارب.

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحكومة في تعزيز الرقابة المالية بالمكاتب الحكومية بمحافظة مارب.

الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة المالية في الحد من الفساد المالي بالمكاتب الحكومية بمحافظة مارب.

الفرضية الرابعة: يوجد أثر مباشر وغير مباشر للحكومة في الحد من الفساد المالي من خلال تعزيز الرقابة المالية كمتغير وسيط بالمكاتب الحكومية بمحافظة مارب.

3.1 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

1. اختبار أثر الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المكاتب الحكومية بمحافظه مأرب.
2. اختبار أثر الحوكمة في تعزيز الرقابة المالية في المكاتب الحكومية بمحافظه مأرب.
3. اختبار أثر الرقابة المالية في الحد من الفساد المالي في المكاتب الحكومية بمحافظه مأرب.
4. اختبار الأثر المباشر وغير المباشر للحوكمة في الحد من الفساد المالي من خلال تعزيز الرقابة المالية كمتغير وسيط بالمكاتب الحكومية بمحافظه مأرب.

4.1 أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة من خلال ما يأتي:

1. ندرة الدراسات التي تناولت التأثير غير المباشر للحوكمة في الحد من الفساد المالي من خلال تعزيز الرقابة المالية كمتغير وسيط.
2. تناولت الدراسة موضوع الحوكمة والرقابة المالية والحد من الفساد المالي في المكاتب الحكومية في البيئة اليمنية، ومن خلال ما سيتم التوصل اليه من نتائج قد تمثل الدراسة الحالية اضافة متوقعة من الناحية العلمية، واطافة معلومات عن البيئة اليمنية يستفاد منها في اي دراسات مستقبلية.
3. لفت النظر الى مخاطر الفساد المالي، وأهمية ودور الحوكمة في تعزيز الرقابة المالية وبما يعود بالفائدة على تحسين أداء المكاتب الحكومية وقدرتها في الحد من الفساد المالي.
4. لفت نظر القيادات والعاملين في المكاتب الحكومية ورفع وعيهم الإداري والمالي بأهمية الحوكمة بتعزيز الرقابة المالية لما له من دور في الحد من الفساد المالي.
5. تقديم مقترحات وتوصيات لإدارة المكاتب الحكومية تعزيز مبادي الحوكمة والرقابة المالية وفعالية ذلك في الحد من الفساد المالي.
6. المساهمة بصورة غير مباشرة في زيادة مشاريع وخدمات المكاتب الحكومية المقدمة للمجتمع من خلال الحد من الهدر والفساد المالي والمحافظة على الأموال التي تعود بدورها على المشاريع والخدمات.

5.1 حدود الدراسة:

وتتمثل هذه الحدود فيما يأتي:

1. الحدود الموضوعية: أبعاد الدراسة: أبعاد الحوكمة (المساءلة، سيادة القانون، الفعالية، إدارة المخاطر، الشفافية، النزاهة) وتعزيز الرقابة المالية والحد من الفساد المالي.
 2. يقتصر موضوع الدراسة في الإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها وصحة فرضياتها.
 3. الحدود المكانية: المكاتب الحكومية بمحافظة مارب.
 4. الحدود الزمنية: خلال الفترة الزمنية 2024م-2025م.
- ### 6.1 الدراسات السابقة:

من خلال المسح المكتبي للدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة فقد تم تناولها كما يأتي:

1.6.1 الحوكمة والفساد المالي:

تناولت دراسة (Abtidon, 2015) تحديد وتقييم أثر المساءلة المالية في الحد من الفساد في العاصمة الصومالية مقديشو، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية بين المساءلة المالية والتقليل من الفساد. وتناولت دراسة (الجباوي، الزرفي، 2018) إطار مقترح لحوكمة لمؤسسات البلدية للحد من عمليات الاحتيال بالتطبيق على المؤسسات البلدية لمحافظة بابل، وتوصلت الدراسة الى ان هناك ضعف واضح في انظمة الرقابة الداخلية للمؤسسات البلدية بسبب اختراقها من قبل الادارة والموظفين. وتناولت دراسة (عاشور، 2019) معرفة دور الحوكمة المؤسسية في الحد من ظاهر التهرب الضريبي- دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب بسكرة، وتوصلت الدراسة الى وجود أثر فعال لمبادئ واليات الحوكمة في الحد من التهرب الضريبي. وتناولت دراسة (Devi, 2019) دور الشفافية في الحد من الفساد الإداري في المنظمات الحكومية ماليزيا بالتطبيق على عينة عشوائية من القطاعات الحكومية بماليزيا، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين مستوى الشفافية من جهة ومستوى الفساد الإداري من جهة أخرى، وكلما توسع مستوى الشفافية ضاقت مساحة الفساد الإداري، وكلما انخفض مستوى الشفافية ارتفع نطاق الفساد الإداري. تناولت دراسة (Beshi, Kaur, 2020) دور ممارسات الحكم الرشيد على ثقة الجمهور في الحكم المحلي بأثيوبيا، وتوصلت الدراسة الى وجود تأثير كبير لإبعاد الحوكمة في وصف مستوى ثقة الجمهور. وتناولت دراسة (الكبيجي، 2019) دور الحوكمة في الحد من الفساد في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة تأثير لجميع مؤشرات الحوكمة في الحد من الفساد في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني. وتناولت دراسة (الجلي، 2020) حوكمة القطاع العام ودورها في الحد من الفساد المالي: دراسة ميدانية على وزارة المالية والاقتصاد ولاية الخرطوم، وتوصلت الدراسة الى وجود اثر للحوكمة في الحد من الفساد المالي. وتناولت دراسة (الأطرش، وآخرون، 2020) معرفة قواعد الحوكمة وأثرها في مكافحة ظاهرة الفساد في مؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة سالبة بين تطبيق

قواعد الحوكمة وانتشار الفساد، ووجود أثر لدرجة توظيف مؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية للحكومة في درجة انتشار الفساد الإداري والمالي وذلك على بعد سيادة القانون. وتناولت دراسة (SALEH, al et, 2021) تقييم تأثير الحكم الرشيد - المساءلة والشفافية والمشاركة - على الأداء المالي للحكومة المحلية لمدينة باري الكورية، وتوصلت الدراسة الى وجود تأثير للشفافية على الاداء المالي، وعدم وجود تأثير للمساءلة والمشاركة على الاداء المالي. وتناولت دراسة (Jadara, Al- Wadi, 2021) دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري والمالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية والخاصة بالأردن، وتوصلت الدراسة وجود اثر للشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الاداري والمالي. وتناولت دراسة (المالكي، الفخفاخ، 2023) دور هيئة النزاهة في تفعيل الحوكمة للحد من الفساد الإداري والمالي بالتطبيق على ديون الرقابة المالية والمصرف العراقي، وتوصلت الدراسة الى وجود اثر لهيئة النزاهة في تفعيل الحوكمة للحد من الفساد الإداري والمالي. وتناولت دراسة (حميداني، لابد، 2023) الحوكمة ودورها في محاربة الفساد المالي والإداري بالتطبيق على بلدية الرحوية الجزائرية، وتوصلت الدراسة الى أن الحوكمة ليس لها علاقة وأثر بالفساد المالي والإداري.

2.6.1 الحوكمة والرقابة:

تناولت دراسة (بطين، 2015). دور الحوكمة في تعزيز الرقابة الداخلية للمؤسسة خدمية بالتطبيق على المؤسسة المينائية سكيكة الجزائرية، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة بين دور الحكومة في تعزيز الرقابة الداخلية. وتناولت دراسة (عنفلص، عبود، 2024) دور حوكمة الشركات في علاقة نظام الرقابة الداخلية بجودة القوائم المالية: دراسة ميدانية في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ، وتوصلت الدراسة الى وجود اثر للحوكمة في الرقابة وجودة القوائم المالية.

3.6.1 الرقابة المالية والفساد المالي:

تناولت دراسة (البكوع، واحمد، 2012) تفعيل نظم الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة الفساد المالي والاداري في الوحدات الخدمية، وتوصلت الدراسة الى أن ظاهرة الفساد ظاهرة قديمة تهدد العديد من المجتمعات والدول، تتمثل مظاهر الفساد الإداري بالانحرافات الإدارية والوظيفية والمخالفات، أما الفساد المالي هو مجموعة من الانحرافات المالية المخالفة للقواعد والأحكام المالية. وتناولت دراسة (رشيد، واخرون، 2012) الفساد المالي والذي تعاني منه الدول وخاصة النامية ومن ضمنها العراق وتحديد جوانب القصور والضعف في إجراءات الرقابة المالية والتي يمكن استغلالها لأغراض انتشار الفساد المالي، وتوصلت الدراسة إلى أن أسباب الفساد تدور حول جانبين رئيسيين أولهما: الفرد نفسه والبيئة الخاصة به، والثاني: يتمثل بأسباب خارجية مثل ضعف الرقابة المالية. وتناولت دراسة

(الحياصات، وآخرون، 2013) التعرف على العوائق التي قد تواجه الرقابة على مقبوضات الإيرادات الحكومية في الأردن والحلول المقترحة لمعالجتها، وتوصلت الدراسة الى أن المديریات والمراكز المالية الحكومية في الأردن لا تواجه عوائق تتعلق بكفاية التشريعات الناطمة بينما تواجه عوائق تتعلق بآلية المتابعة القائمة حالياً. وتناولت دراسة (العبادي، 2014) بيان دور الرقابة الداخلية في ضبط الإنفاق الحكومي لدى الوحدات الحكومية في الأردن بالتطبيق على الوحدات الحكومية في محافظة جرش، وتوصلت الدراسة الى ضعف تأثير الضوابط الرقابية في ضبط الإنفاق الحكومي. وتناولت دراسة (كريفار، وبريري، 2017) بيان دور وأهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالإشارة لحالة الجزائر، وتوصلت الدراسة الى دور الرقابة الداخلية في ضبط الأداء المالي وتصحيح الخلل. تناولت دراسة (Sellami, Kadim, 2024) تعزيز كفاءة أداء أجهزة الرقابة الداخلية والتدقيق من خلال إنشاء المجلس الاتحادي للرقابة الداخلية والذي من شأنه الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية العراقية. وتوصلت الدراسة الى دور التدقيق الداخلي كصمام أمان ومتحكم في مدى التزام الوحدة الاقتصادية بالتعليمات النافذة في عملها التشغيلي ومدى التزامها بالنظم المحاسبية والتقارير المالية مما سينعكس على كفاءة وفعالية تلك الوحدة الاقتصادية في الوقوف ضد محاولات استغلال عملها في عمليات الفساد الإداري والمالي .

4.6.1 أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسات السابقة:

وبعد إيراد الدراسات السابقة يمكن للباحث تحديد أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية كما يأتي:

1. تناولت دراسات دراسة (Abtidon, 2015)، (الجواوي، الزرفي، 2018)، (Beshi, Kaur , 2020)، (عاشور، 2019)، (Devi, 2019)، (الكبيجي، 2019)، (الجلي، 2020)، (الأطرش، وآخرون، 2020)، ((Jadara, Al-Wadi, 2021, SALEH, al et, 2021))، (المالكي، الفخفاخ، 2013)، (حميداني، لاد، 2023) علاقة وتأثير الحوكمة أو بعض مبادئها في الحد من الفساد أو أحد أنواعه، وهو ما يتوافق مع هذه الدراسة من حيث تناول الحوكمة كمتغير مستقل والفساد المالي كمتغير تابع ولكن ضمن متغير وسيط هو تعزيز الرقابة المالية. كما تناولت دراسة (بطين، 2015)، (عنفلص، عبود، 2024) علاقة وتأثير الحوكمة في الرقابة، وهو ما يتوافق مع هذه الدراسة من دراسة تأثير الحوكمة في تعزيز الرقابة المالية، وتختلف عنها ان الرقابة المالية متغير وسيط وليس متغير تابع.

2. تناولت دراسة (البكوع، واحمد، 2012)، (الحياصات، وآخرون، 2013) (العبادي، 2014)، (كريفار، وبريري، 2017)، (Sellami, Kadim, 2024) علاقة وتأثير الرقابة المالية أو أحد

- مفرداتها في الفساد المالي، وهو ما يتوافق مع هذه الدراسة في موضوع الفساد المالي كمتغير تابع، ولكن تختلف عنها بدراسة الرقابة المالية كمتغير وسيط وليس مستقل.
3. بعض الدراسات السابقة تناولت الحوكمة في بعض المبادئ، بينما هذه الدراسة تناولت مبادئ الحوكمة (المساءلة، سيادة القانون، الفعالية، إدارة المخاطر، الشفافية، النزاهة).
4. تشترك هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي التحليلي.
5. أغلب الدراسات السابقة تمت على بيانات خارج اليمن، وبيئة ومجتمع هذه الدراسة هي اليمن.
6. تعتبر من الدراسات التي تناولت موضوع علاقة الحوكمة بالحد من الفساد المالي، ولكن من خلال توسيط تعزيز الرقابة المالية بحسب علم الباحثين.

2 الإطار النظري:

1.2 الفساد المالي:

الفساد بشكل عام هو كل استغلال للوظيفية من خلال تسهيل مخالفات أو عرقلة أعمال صحيحة لأغراض شخصية. ويعرفه فاروق: بأنه انحراف أو خلل في مسار عمل الوظائف الإدارية عن شكلها المطلوب، بأي طريقة كانت، لتحقيق مكسب معنوية ومادية خاصة (2007، 10). إما منظمة الشفافية العالمية فتعرفه بأنه: إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص (الشكري، آخرون، ت ن، 14)، ووفقاً للبنك الدولي وصف الفساد على أنه: إساءة استخدام السلطة العامة لأجل الفائدة الشخصية (Vaknin, 2003, 18).

وتتعدد أشكال الفساد المالي في المكاتب الحكومية بصور متعددة، كاستغلال المنصب العام، والاعتداء على المال العام، وتهريب الأموال إلى الخارج، وغياب النزاهة والشفافية في العطاءات الحكومية، وغسيل الأموال الناتجة عن الفساد، والعمولات والرشوة، والاختلاس، والابتزاز، وتضارب المصالح، والكسب غير المشروع. وتظهر مؤشرات الفساد المالي من خلال عدد من المظاهر، منها ما يأتي (الشمري، الفتلي، 2011):

1. شيوع ظاهرة الغنى الفاحش والمفاجئ.
2. شيوع ظاهرة الرشوة والابتزاز في أية معاملة.
3. غياب مبدأ تكافؤ الفرص في شغل الوظائف، وتفضيل ذوي القربى والاصحاب في شغلها.
4. انعدام أو ضعف الرقابة أو ظهورها بشكل صوري بدون فاعلية.
5. استغلال الوظيفة لتحقيق مصالح شخصية.
6. الخروج المقصود عن القواعد والنظم العامة.
7. التصرف بالممتلكات العامة التابعة للدولة لتحقيق منافع ومكاسب شخصية.

8. انعدام الشراكة بين المواطنين والدولة.

وهناك عدد من العوامل التي تساعد في ظهور وانتشار الفساد المالي بالمكاتب الحكومية، منها ما يأتي (الحسبان، 2022)، (عبد الوهاب، 2022):

1. عدم قيام الأجهزة الرقابية بمهامها المطلوبة.
2. عدم اتخاذ الإجراءات القانونية ضد من ثبت عليهم المخالفات.
3. ضعف أو وجود هياكل تنظيمية قديمة غير حديثة أو لا تناسب طبيعة العمل.
4. جهل المواطنين والعاملين في المكاتب الحكومية.
5. عدم توزيع الاختصاصات والمسؤوليات والصلاحيات بصورة عامة.
6. انتشار اللامركزية دون إخضاع للرقابة المتبعة.
7. عدم وضوح التعليمات.
8. ضعف الكادر الإداري بالمؤسسات الحكومية.

2.2 الرقابة المالية:

الرقابة المالية تعد من أهم العمليات الإدارية وأهم الدعائم الأساسية في أي منظمة، لما لها من دور في كشف ومنع الفساد الإداري والمالي أو استمرارهما، والمحافظة على الأموال العامة ورفع كفاءة استخدامها. ويعرف الوردات الرقابة بأنها: أي عمل تقوم به الإدارة لتشجيع تحقيق الأهداف والغايات المحددة، بحيث تتولى نشاط التدقيق والتخطيط وتنظيم وتوجيه الأعمال كافة بهدف توفير تأكيدات معقولة بأن الأهداف والغايات سوف تتحقق (2014، 313). أما الرقابة المالية فيعرفها خطيب بأنها: هي مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها أجهزة معينة المحافظة على الأموال العامة، وضمان حسن تحصيلها وإنفاقها بدقة وفعالية واقتصاد وفقاً لما أقرته السلطة التشريعية بالموازنات العامة والقوانين المالية الأخرى ووفقاً للخطط الموضوعة للجهات الخاضعة للرقابة (2010، 10). ولم يعد الهدف من الرقابة المالية هو مراجعة وتدقيق السجلات والدفاتر الحسابية للكشف عن الأخطاء والغش والتلاعب بالمال ومدى التقيد بالقوانين والأنظمة واللوائح المالية فقط، بل تطور وتوسع ليشمل مراقبة مدى الاقتصاد في النفقات ومدى فعالية الأجهزة المخولة بالرقابة.

وتسعى الرقابة المالية في المكاتب الحكومية لتحقيق عدد من الأهداف، منها يأتي (عليان، 2007) (المعمري، 2005):

1. التحقق من أن جميع إيرادات المكاتب قد تم تحصيلها في وقتها وفقاً للقوانين واللوائح.
2. التحقق من أن كافة النفقات العامة قد تمت وفقاً لما هو محدد.
3. الكشف عن المخالفات والانحرافات التي قد تحدث وتحليلها ودراسة أسبابها.

4. حفظ وضمان السجلات المحاسبية والبيانات والمعلومات المالية.
5. حماية الممتلكات والأصول العامة ومعلوماتها من الهدر والاسراف والاختلاس والتلاعب وسوء الاستخدام.
6. زيادة فعالية المكاتب لتحقيق الأهداف بأعلى درجة من الكفاءة.

3.2 الحوكمة:

مما يعزز من قدرة الرقابة المالية والحد من الفساد نظام الحوكمة، حيث يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة الى توفير الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة مع تشجيع الشفافية في المكاتب الحكومية، ومحاربة الفساد فيها (كافي، 2013). ويعد مفهوم الحوكمة قديم قدم البشرية، لكن المصطلح هو حديث، ويتحور مفهوم الحوكمة على كيفية الموازنة بين الصلاحيات التي تتمتع بها الإدارة وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين. لذلك تتركز الحوكمة في المفهوم الضيق على أنها مجموعة من العلاقات بين الجهاز التنفيذي لإدارة أي جهة الحكومية ومجلس إدارتها والمساهمين بها، أما في المفهوم الواسع لها على أنها مجموعة القواعد والإجراءات التي تتم بموجبها إدارة المكاتب الحكومية والرقابة عليها من خلال تنظيم العلاقات بين مجلس ادارتها العليا والتنفيذية والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين وكذلك المسؤولية الاجتماعية والبيئية للجهة الحكومية، Gregory (2002). أو أنها الإدارة الرشيدة من خلال القوانين والقرارات التي تهدف إلى تحقيق التميز في الأداء عبر اختيار الأساليب الفعالة لتحقيق خطط المنشأة الاقتصادية بما يجعل ادارة المنشأة هي المسؤولة عنها بدون اي تدخل خارجي يؤدي الى انحرافها عن تحقيق اهدافها كأن يكون تعظيم الارباح او فتح فروع جديدة لها. (كريم، 2015، 46).

وُترجم مصطلح الحوكمة إلى اللغة العربيّة بالإدارة الرشيدة، وفي عام 2002 اعتمد مجمع اللغة العربيّة كلمة الحوكمة ترجمة "Governance"، وأصبحت تستخدم في التراجم والكتابات العربيّة (القاضي، وآخرون، 2008). وتشير البحوث والدراسات إلى أنه لا يوجد تعريف دقيق وموحد له باللغة العربيّة (المطيري، 2002). وقامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتعريف الحوكمة بأنها: الإجراءات والعمليات التي تدير وتراقب الاجهزة الحكومية، ويحدد هيكل حوكمة الاجهزة توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في الاجهزة الحكومية مثل مجلس الادارة وأعضائه وغيرهم من الأطراف المرتبطة به وقواعد إجراءات صناعة واتخاذ القرار (OECD, 2006, 11). وعرفت أيضاً بأنها: مجموعة الانظمة المتعلقة بالرقابة على اداء المنشآت الاقتصادية ضمن هيكل محدد يشمل توزيع الصلاحيات والمسؤوليات والواجبات لتنظيم العلاقة بين الادارة واصحاب المصالح فيها" (كريم، خليل، 2017، 16). كما عرفت بأنها: نظام يعتمد على مجموعة من المقومات كالهيكلة التنظيمي

ونظام للإدارة يشمل وظائفها وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات (النواس، 2016، 7). وفي تعريف آخر بأنها: مجموعة من المبادئ التي تهدف الى تحقيق التمييز في الاداء والرقابة والمسائلة عبر اختيار الاساليب الفعالة لتحقيق خطط الاجهزة الحكومية (الجواوي، الزرقي، 2018، 42). وتكمن أهمية الحوكمة في المكاتب الحكومية، فهي تعمل على ما يأتي (كافي، 2013، Fawzy, 2003 (لظفي، 2015):

1. ايجاد حالة من الشفافية والمساءلة في عمل جميع الإدارات والوزارات والمؤسسات.
 2. تضمن وجود هياكل ونظم قانونية وتشريعية مناسبة، تعتمد على المحاسبة والشفافية في عمل كل الإدارات.
 3. تحقيق التعاون المثمر بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بهدف تحقيق المصلحة العامة.
 4. محاربة الفساد الداخلي في المكاتب الحكومية وعدم السماح بوجوده او باستمراره.
 5. ضمان النزاهة والاستقامة لموظفي الدولة بدءا من مجلس الادارة الى أدنى موظف فيها.
 6. محاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها ولاسيما تلك التي يشكل وجودها تهديد للمصالح.
 7. تحقيق الاستقرار والمصداقية للقطاعات المالية على المستوى المحلي والدولي.
 8. تعزيز ثقافة الالتزام بالمبادئ والمعايير والرقابة الذاتية.
 9. زيادة الثقة في إدارة الاقتصاد بما يساهم في رفع معدلات الاستثمار وتحقيق معدلات نمو في الناتج المحلي.
 10. مراجعته أداء أجهزة القطاع العام مثل الجهاز المركزي للمحاسبة والرقابة وهيئة مكافحة الفساد وتعزيز أدائهما.
- ومن أجل تبني الحوكمة في المكاتب الحكومية لا بد من توفر مقومات كما يأتي (الباوندي، 2016):

1. القوانين واللوائح والتشريعات المتعلقة بضبط الأداء في المكاتب الحكومية.
2. وضوح السلطات والمسؤوليات بالهيكل التنظيمي في المكاتب الحكومية.
3. تعدد الجهات الرقابية على أداء المكاتب الحكومية.
4. نظام للتقارير فعال وقادر على تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات.

5. دعم وتوفير البنية الأساسية لها.
 6. تدريب وتمكين القوى البشرية وتنمية مهاراتهم.
 7. تحفيز السكان على المشاركة في صياغة السياسات واتخاذ القرارات.
- وعرضت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المبادئ التي تقوم على الحوكمة في المكاتب الحكومية كما يأتي (OECD, 2006, 14-85):
1. حماية حقوق المساهمين والمستثمرين.
 2. المعاملة المتكافئة للمساهمين.
 3. دور اصحاب المصالح.
 4. الافصاح والشفافية.
 5. مسؤوليات مجلس الادارة.
- ويتم قياس مدى تحقق الحوكمة في المكاتب الحكومية عبر مجموعة من المؤشرات، هي كما يأتي (مرسال، 2020، 202):
1. سيادة القانون: يجب أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة ولا بد من توخي الحياد في تطبيقها، وتمكين أجهزة تنفيذ القانون في القيام بدورها في منع الفساد، وذلك من خلال استقلاليته.
 2. المشاركة: العمل على تجسيد مشاركة المجتمع في عملية اتخاذ القرارات، وإشراك الأفراد في تحديد الاحتياجات والاولويات واعداد الخطط والموازنات، والشفافية في اتخاذ القرارات والعمل على أن يحصل المجتمع على المعلومات، سواء بطريقة مباشرة أو من خلال ممثلين عبر مؤسسات وسيطة.
 3. الشفافية: أن تكون التقارير المالية واضحة ونزيهة، بحيث تقدم صورة واضحة وحقيقية للوضع القائم، وتمكن المواطنين من الاطلاع على هذه التقارير، والاطلاع على تقارير التوظيف والترقيات والتقاعد في المكاتب الحكومية، وأن تكون المعلومات المتاحة في متناول فهم وتفسير الفئة المستهدفة كي تتمكن أن تقوم بعمليات الرقابة بشكل صحيح.
 4. المساءلة: هي قواعد واضحة للمساءلة الإدارية والمالية والقانونية والسياسية لضمان المحاسبة المالية في المكاتب الحكومية، وهي حق الجمهور الأساسي في أن تسأل وتحاسب بحسب الأطر القانونية المحددة.

5. النزاهة: تشير إلى التوافق المتناسك بين القيم الأخلاقية والمبادئ والمعايير المشتركة، والالتزام بها لحماية المصلحة العامة وإعطاء الأولوية لها على حساب المصالح الخاصة في المكاتب الحكومية.

6. الكفاءة والفاعلية: تعني أن الجهود التي تبذلها المكاتب الحكومية لابد وأن تؤدي لإشباع رغبات المجتمع، بينما يتم استخدام الموارد المتاحة لأقصى درجة ممكنة كما يجب الاهتمام بقياس فاعلية وكفاءة الخدمات.

7. إدارة المخاطر (مكافحة الفساد): الوسائل والاليات التي تكافح الفساد وسوء ادارة الموارد وسوء استغلال السلطة مع تعزيز ثقافة اخلاقيات العمل والسلوك على مختلف المستويات الادارية في المكاتب الحكومية (غنو، قوال، 2018، 157).

3 منهجية الدراسة واجراءاتها:

1.3 تصميم أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على أداة الاستبانة، ومتغيرات ومحاور وعدد فقرات الاستبانة كما يأتي:

الجدول (1): متغيرات ومحاور وعدد فقرات الاستبانة

عدد الفقرات	المتغير المستقل								
	التابع	الوسيط	مبادئ الحوكمة						
	الفساد المالي	الرقابة المالية	إدارة المخاطر	الفعالية	المساءلة	النزاهة	الشفافية	المشاركة	سيادة القانون
41	10	10	3	3	3	3	3	3	3

المصدر: من اعداد الباحثين، الدراسة الميدانية، 2024..

وقد اعتمدت الدراسة في إعداد هذا القسم على مقياس ليكرت الخماسي.

2.3 أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية في قياس أجزاء الاستبانة (الحوكمة، الرقابة المالية، الحد من الفساد المالي) على دراسات (أبو عمرية، جرادات، 2020) (عاشور، 2019)، دراسة (الكبيجي، 2019).

- ثالثاً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المختصين بالشؤون المالية بمكاتب وأجهزة السلطة المحلية بمحافظة مأرب وعددهم (250)، وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة بحسب معادلة ستقن ثامبسون كما يأتي:

حيث أن:

$$NP(1-P)$$

$$N: \text{حجم المجتمع.}$$

$$Z: \text{الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة (0.95) وتساوي (1.69).}$$

$$D: \text{نسبة الخطأ وتساوي (0.05).}$$

$$P(1-P) = \frac{D^2}{Z^2(N-1)}$$

$$\frac{250 \times (0.5) \times (1-0.5)}{(250-1) \frac{0.05^2}{1.69^2} (0.5) \times (1-0.5)} = 152$$

وتبلغ حجم العينة كما يأتي:

حيث تم توزيع (152) استبانة وقد قام الباحثان بالاعتماد على جداول الأرقام العشوائية لاختيار مفردات عينة الدراسة؛ ومن ثم فقد وصلت نسبة الردود بعد استبعاد الاستمارات غير الصالحة (71%) بواقع (108) استمارة صالحة للتحليل، وهذا المعدل يعتبر جيد للخروج بنتائج موضوعية ودقيقة قدر الإمكان.

وكان توزيع أفراد العينة بحسب الصفات الديمغرافية كما يأتي:

جدول (2): التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب الصفات الديمغرافية

الجهة	الفئة	العدد	النسبة	الفئة	العدد	النسبة
المسمى الوظيفي	مدير عام	8	7.41%	رئيس قسم	35	32.41%
	مدير إدارة	42	38.89%	مختص	23	21.30%
سنوات الخبرة الوظيفية	أقل من 5 سنوات	26	24.07%	من 10 سنوات وأقل	13	12.04%
	من 5 سنوات وأقل 10 سنوات	27	25.00%	أكثر من 15 سنة	42	38.89%
المؤهل العلمي	بكالوريوس	76	70.37%	دكتورة	2	1.85%
	ماجستير	5	4.63%	أخرى	25	23.15%
التخصص	إدارة اعمال	18	16.67%	اقتصاد	6	5.56%
	محاسبة	54	50.00%	أخرى	30	27.78%

المصدر: من اعداد الباحثين، الدراسة الميدانية، 2024..

يتضح من الجدول (5) ما يأتي:

- أعلى نسبة لنوع الوظيفية كانت الفئة (مدير إدارة) بنسبة 38.89%، ثم تأتي الفئة (رئيس قسم) بنسبة 32.41%، ثم تأتي الفئة (مختص) بنسبة 21.30%، ثم الفئة (مدير عام) بنسبة 7.41%، وهي نتيجة غير منطقية لنسبة التواجد الوظيفي.
- أعلى نسبة لسنوات الخدمة الوظيفية كانت للفئة (أكثر من 15 سنة) بنسبة 38.89%، ثم تأتي الفئة (من 5 سنوات وأقل 10 سنوات) بنسبة 25.00%، ثم الفئة (أقل من 5 سنوات)

بنسبة 24.07%، ثم تأتي الفئة (من 10 سنوات وأقل 15 سنوات) بنسبة 12.04%، وهذا يدل على أن الخدمة الإدارية جاءت بدرجة جيدة.

3. أعلى نسبة للمؤهل الدراسي كانت الفئة (بكالوريوس) بنسبة 70.37%، ثم تأتي فئة (أخرى) بنسبة 23.15%، ثم فئة (ماجستير) بنسبة 4.63%، ثم فئة (دكتوراة) بنسبة 1.85%. ويدل على ضعف المستوى التعليمي للمسؤولين وضعف تواجد فئة الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراة) حيث بلغت نسبة 6.47% من إجمالي العينة.

4. أعلى نسبة للتخصص كانت الفئة فئة (محاسبة) بنسبة 50.00%، ثم فئة (أخرى) بنسبة 27.78%، ثم تأتي فئة (إدارة أعمال) بنسبة 16.67%، ثم فئة (اقتصاد) بنسبة 5.56%، وهو ما يدل على أن نسبة المتخصصين في المحاسبة نصف إجمالي العينة.

4 نتائج الدراسة ومناقشتها:

1.4 متغيرات الدراسة:

بناء على أسئلة وأهداف وفرضيات الدراسة، فقد تم تقديم النتائج وتحليلها من خلال استخدام التحليل الإحصائي ببرنامج (SPSS V.25)، وفيما يأتي عرض نتائج متغيرات الدراسة:

الجدول (3): خلاصة نتائج تحليل (متغيرات الدراسة)

م	المحور	المتوسط	نسبة المتوسط	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي	قيمة T	الدلالة
1	سيادة القانون	3.18	63.52%	1.092	موافق	1.674	0.097
2	النزاهة	3.04	60.74%	1.032	محايد	0.373	0.710
3	المشاركة	2.85	57.04%	1.134	محايد	-1.358	0.177
4	المساءلة	3.00	60.00%	1.267	محايد	0.000	0.762
5	الفعالية	3.04	60.74%	1.239	محايد	0.304	0.486
6	الشفافية	2.92	58.33%	1.200	محايد	-0.699	0.068
7	إدارة المخاطر	2.79	55.74%	1.119	محايد	-1.844	1.000
س	الحوكمة	3.00	60.00%	1.077	محايد	0.000	1.000
ط	الرقابة المالية	3.61	72.22%	0.946	موافق	6.717	0.000
ت	الحد من الفساد المالي	3.44	68.70%	1.130	موافق	4.003	0.000

المصدر: من اعداد الباحثين، الدراسة الميدانية، 2024..

نلاحظ من خلال الجدول (3) ما يأتي:

1. جاءت الحكومة بالمكاتب الحكومية بمحافظة مارب بدرجة متوسطة بنسبة (60.00%)، وعلى مستوى الأبعاد جاء بُعد (سيادة القانون) في المرتبة الأولى، ثم بُعد (النزاهة والفعالية)، ثم بُعد (المساءلة)، ثم بُعد (الشفافية)، ثم بُعد (المشاركة)، وأخيراً بُعد (إدارة المخاطر) وهو ما يفسره من ضعف تطبيق المكاتب الحكومية بمحافظة مارب للحكومة.
2. جاءت الرقابة المالية بالمكاتب الحكومية بمحافظة مارب بدرجة مرتفعة بنسبة (72.22%)، وهو ما يفسره من امتلاك موظفي الشؤون المالية في المكاتب الحكومية بمحافظة مارب خبرة في الجانب المالي، ومراجعة السندات وأوامر الصرف قبل عملية الصرف.
3. جاء الحد من الفساد المالي بالمكاتب الحكومية بمحافظة مارب بدرجة متوسطة تميل للارتفاع بنسبة (68.70%)، وهو ما يفسره من ضعف دور جهاز المركزي للرقابة والمحاسبية في مارب.

2.4 اختبار الفرضيات:

1.2.4 اختيار الفرضية الأولى:

والتي تنص على: (للحكومة أثر ذو دلالة إحصائية في الحد من الفساد المالي بالمكاتب الحكومية بمحافظة مارب)، كما يوضح ذلك الجدولان (4-5):

الجدول (4): نتائج العلاقة الارتباطية بين الحكومة وأبعادها الحد من الفساد المالي

المستقل (الحكومة)	الشفافية	سيادة القانون	النزاهة	الفعالية	المشاركة	إدارة المخاطر	المساءلة	البعد
**569.	**481.	**483.	**520.	**531.	**531.	**547.	**589.	الارتباط
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	Sig

المصدر: من اعداد الباحثين، الدراسة الميدانية، 2024.

الجدول (5): نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الأولى

معامل الارتباط	معامل R2	قيمة F	دلالة F	معامل β	قيمة T	دلالة T
a569.	0.317	50.669	b000.	0.597	7.118	0.000

المصدر: من اعداد الباحثين، الدراسة الميدانية، 2024.

من الجدولين أعلاه يتضح ما يأتي:

1. توجد علاقة إيجابية متوسطة بين الحكومة مع الحد من الفساد المالي بالمكاتب الحكومية بمحافظة مارب، حيث بلغ معامل الارتباط (0.569) ومستوى Sig أقل من مستوى الدلالة (0.05)، كما توجد علاقة إيجابية متوسطة بين أبعاد الحكومة (المساءلة، إدارة المخاطر، المشاركة، الفعالية، النزاهة، سيادة القانون، الشفافية) مع الحد من الفساد المالي بالمكاتب

- الحكومية بمحافظة مارب، حيث بلغ معامل الارتباط (0.589، 0.547، 0.531، 0.531).
 0، 0.520، 0.483، 0.481) على الترتيب، ومستوى Sig أقل من مستوى الدلالة (0.05).
 2. وجود تأثير إيجابي معنوي متوسط للحكومة في الحد من الفساد المالي بالمكاتب الحكومية بمحافظة مارب، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (50.669) وهي دالة عند مستوى قدره (0.05)، كما بلغ معامل الارتباط (0.569)، ويشير معامل التحديد المعدل (0.317) إلى أن (31.7%) من التغير في الحد من الفساد المالي بالمكاتب الحكومية بمحافظة مارب جرى تفسيره عبر العلاقة الخطية. وتأتي هذه النتائج غير متفقة مع دراسة (حميداني، لبد، 2023) من حيث عدم وجود علاقة وأثر للحكومة في الفساد المالي والإداري، وتأتي هذه النتائج متفقة مع نتائج (الطاهر، 2017)، (عاشور، 2019)، (الكبيسي، 2019)، (،)، (الجيلي، 2020)، (المشاخي، 2022)، (المالكي، الفخاف، 2013) من حيث وجود أثر إيجابي. ويمكن القول: إن هذه النتيجة منطقية من حيث مستوى الأثر؛ لما للحكومة من دور في تحسين الأداء في جميع مجالات الإدارية والمالية، وخاصة في الحد من الفساد المالي.
 3. مما سبق جرى قبول الفرضية الأولى.

2.2.4 اختيار الفرضية الثانية:

والتي تنص على: (للحكومة أثر ذو دلالة إحصائية في تعزيز الرقابة المالية بالمكاتب الحكومية بمحافظة مارب)، كما يوضح ذلك الجدولان (6-7):

الجدول (6): نتائج العلاقة الارتباطية بين الحوكمة وأبعادها وبين الرقابة المالية

المستقل (الحوكمة)	المشاركة	سيادة القانون	الشفافية	الفعالية	النزاهة	إدارة المخاطر	المساءلة	البعد
**744.	**609.	**655.	**660.	**725.	**738.	**751.	**761.	الارتباط
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	Sig

المصدر: من اعداد الباحثين، الدراسة الميدانية، 2024.

الجدول (7): نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الثانية

معامل الارتباط	معامل R2	قيمة F	دلالة F	معامل β	قيمة T	دلالة T
a744.	0.549	131.179	b000.	0.653	11.453	0.000

المصدر: من اعداد الباحثين، الدراسة الميدانية، 2024.

من الجدولين اعلاه يتضح ما يأتي:

1. توجد علاقة إيجابية مرتفعة بين الحوكمة وتعزيز الرقابة المالية بالمكاتب الحكومية بمحافظة مارب، حيث بلغ معامل الارتباط (0.744) ومستوى Sig أقل من مستوى الدلالة (0.05)، كما

توجد علاقة إيجابية مرتفعة بين أبعاد الحوكمة (المساءلة، إدارة المخاطر، النزاهة، الفعالية، الشفافية، سيادة القانون، المشاركة) مع تعزيز الرقابة المالية بالمكاتب الحكومية بمحافظه مارب، حيث بلغ معامل الارتباط (0.761، 0.751، 0.738، 0.725، 0.660، 0.655، 0.609) على الترتيب، ومستوى Sig أقل من مستوى الدلالة (0.05).

2. وجود تأثير إيجابي معنوي مرتفع للحكومة في تعزيز الرقابة المالية بالمكاتب الحكومية بمحافظه مارب، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (131.179) وهي دالة عند مستوى قدره (0.05)، كما بلغ معامل الارتباط (0.744)، ويشير معامل التحديد المعدل (0.549) إلى أن (54.9%) من التغير في تعزيز الرقابة المالية بالمكاتب الحكومية بمحافظه مارب جرى تفسيره عبر العلاقة الخطية. وتأتي هذه النتائج متفقة مع نتائج دراسة (بطين، 2015)، (عنفلص، عبود، 2024)، من حيث وجود علاقة وأثر إيجابي. ويمكن القول: إن هذه النتيجة منطقية؛ لما للحكومة من دور هام وقوي، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تعزيز الرقابة.

3. مما سبق جرى قبول الفرضية الثانية.

3.2.4 اختبار الفرضية الثالثة:

والتي تنص على: (للمراقبة المالية أثر ذو دلالة إحصائية في الحد من الفساد المالي بالمكاتب الحكومية بمحافظه مارب)، كما يوضح ذلك الجدول (8):

الجدول (8): نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الثالثة

معامل الارتباط	معامل التحديد R2	قيمة F	دلالة F	معامل β	قيمة T	دلالة T
0.615	0.372	64.443	0.000	0.735	8.028	0.000

المصدر: من اعداد الباحثين، الدراسة الميدانية، 2024.

من خلال الجدول اعلاه يتضح ما يأتي:

1. توجد علاقة إيجابية متوسطة بين تعزيز الرقابة المالية مع الحد من الفساد المالي بالمكاتب الحكومية بمحافظه مارب ، حيث بلغ معامل الارتباط (0.615) ومستوى Sig أقل من مستوى الدلالة (0.05).
2. وجود تأثير إيجابي معنوي مرتفع للمراقبة المالية في الحد من الفساد المالي بالمكاتب الحكومية بمحافظه مارب، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (64.443) وهي دالة عند مستوى قدره (0.05)، كما بلغ معامل الارتباط (0.615)، ويشير معامل التحديد المعدل (0.372) إلى أن (37.2%) من التغير في الحد من الفساد المالي بالمكاتب الحكومية بمحافظه مارب جرى تفسيره عبر العلاقة الخطية. وتأتي هذه النتائج متفقة مع نتائج دراسة (كريفار، وبريري،

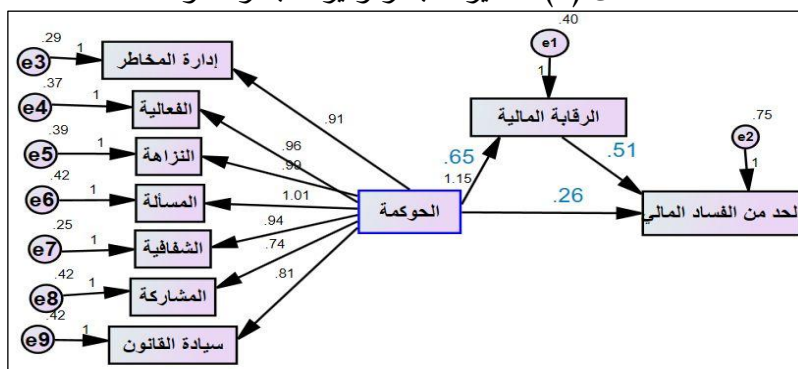
(2017)، (عبد الوهاب، 2022)، (Sellami, Kadim, 2024) من حيث وجود أثر إيجابي. ويمكن القول: إن هذه النتيجة منطقية، حيث كان مستوى تعزيز الرقابة المالية متوسطاً بالمكاتب الحكومية بمحافظة مارب والتأثير بمستوى متوسط، ويمكن القول تزداد النتائج الإيجابية من الحد من الفساد المالي لدى المكاتب الحكومية بمحافظة مارب نتيجة زيادة تعزيز الرقابة المالية.

3. مما سبق جرى قبول الفرضية الثالثة.

4.2.4 اختبار الفرضية الرابعة:

التي تنص على: (يوجد أثر مباشر وغير مباشر للحوكمة في الحد من الفساد المالي من خلال تعزيز الرقابة المالية كمتغير وسيط بالمكاتب الحكومية بمحافظة مارب)، ويوضح الشكل رقم (1) والجدول رقم (9) التأثير المباشر وغير المباشر للحوكمة كما يأتي:

الشكل (1): التأثير المباشر وغير المباشر للحوكمة



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج اموس، 2024.

الجدول (9): نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الثالثة

طبيعة التأثير	معامل التأثير	قيمة T	P values	التقييم
التأثير المباشر للحوكمة في الرقابة المالية	0.653	11.252	0.000	دالة احصائية
التأثير المباشر للرقابة في الحد من الفساد المالي	0.513	3.817	0.000	دالة احصائية
التأثير المباشر للحوكمة في الحد من الفساد المالي	0.262	2.215	0.026	دالة احصائية
التأثير غير المباشر للحوكمة في الحد من الفساد المالي	0.319	2.377	0.019	دالة احصائية
التأثير الكلي للحوكمة في الحد من الفساد المالي	0.597	7.118	0.000	دالة احصائية

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج اموس.

نلاحظ من الشكل والجدول اعلاه ما يأتي:

1. التأثير المباشر للحكومة في الرقابة المالية بالمكاتب الحكومية بمحافظة مارب دال إحصائياً، ويساوي (0.653)، والتأثير المباشر للرقابة المالية في الحد من الفساد المالي بالمكاتب الحكومية بمحافظة مارب دال إحصائياً، ويساوي (0.513)، والتأثير المباشر للحكومة في الحد من الفساد المالي بالمكاتب الحكومية بمحافظة مارب دال إحصائياً، ويساوي (0.0262)، والتأثير غير المباشر للحكومة غير المباشر في الحد من الفساد المالي بالمكاتب الحكومية بمحافظة مارب دال إحصائياً، ويساوي (0.335).
2. التأثير الكلي للحكومة في الحد من الفساد المالي بالمكاتب الحكومية بمحافظة مارب دال إحصائياً، ويساوي (0.597).
3. الوساطة هنا جزئية وذلك لان التأثير المباشر للمتغير المستقل في المتغير التابع دال إحصائياً، ويمكن القول: إن هذه النتيجة منطقية؛ لأن الحكومة تؤثر على مجالات كثيرة، سواءً بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وأيضاً تتأثر الرقابة المالية بالحكومة، وفي نفس الوقت تؤثر في الحد من الفساد المالي.
4. مما سبق جرى قبول الفرضية الرابعة.

5 الخاتمة:

1.5 الاستنتاجات:

بناءً على نتائج الدراسة، فقد كانت أبرز الاستنتاجات كما يأتي:

1. هناك أثر إيجابي للحكومة في تعزيز الرقابة المالية بالمكاتب الحكومية بمحافظة مارب.
2. هناك أثر إيجابي للرقابة المالية في الحد من الفساد المالي بالمكاتب الحكومية بمحافظة مارب.
3. هناك تأثير إيجابي للحكومة في الحد من الفساد المالي بالمكاتب الحكومية بمحافظة مارب.
4. هناك تأثير مباشر وغير مباشر للحكومة في الحد من الفساد المالي من خلال تعزيز الرقابة المالية كمتغير وسيط بالمكاتب الحكومية بمحافظة مارب.
5. تتوسط الرقابة المالية جزئياً العلاقة بين الحكومة والحد من الفساد المالي بالمكاتب الحكومية بمحافظة مارب.
6. علاقة أبعاد الحكومة مع تعزيز الرقابة المالية أقوى من علاقتها مع الحد من الفساد المالي بالمكاتب الحكومية بمحافظة مارب.
7. أعلى أبعاد الحكومة علاقة بالحد من الفساد المالي هو بعد (سيادة القانون) وأدناها هو بعد (إدارة المخاطر)، وأعلى أبعاد الحكومة علاقة بتعزيز الرقابة المالية هو بعد (المساءلة) وأدناها هو بعد (المشاركة)، ولذلك تحتاج الى تدريب وتوظيف افراد يمتلكون مهارات التحليل

الاستراتيجي وإدارة المخاطر ومشاركة الموظفين في الخطط والقرارات مما ينعكس ذلك في تعزيز الرقابة المالية والحد من الفساد المالي فيها.

2.5 المقترحات:

توصلت الدراسة إلى العديد من المقترحات كما يأتي:

1. أهمية تطبيق الحوكمة في مكاتب المحافظة كل حسب نوع عمله، للمساهمة في الحد من الفساد الإداري والمالي.
2. العمل على إيصال وتوضيح مصطلح الحوكمة ومفهومه للموظفين داخل مكاتب المحافظة وذلك من خلال الندوات ودورات التدريب والمؤتمرات المهنية والعلمية.
3. إعادة النظر في الطرق التقليدية للرقابة الداخلية بما يواكب التطور التكنولوجي.
4. مضاعفة الرقابة على تنفيذ المشاريع العامة وتحسين جودة التقارير لتعكس الواقع الفعلي .
5. دعم وتحرير وسائل الاعلام للمساهمة في الكشف عن الفساد، ومحاربته مع الأخذ بعين الاعتبار جهود التوعية للحد من الفساد.
6. تحديث الجهات التشريعية والرسمية المختصة المستمر للقوانين والانظمة والتعليمات الصادرة وجعلها مناسبة للوضع الراهن، والعمل على تطبيقها بشفافية وعدالة، لمنع الفساد الإداري واعتباره جريمة من الجرائم المخلة بالعمل،
7. تفعيل الجهات الرسمية المختصة دور التعليم بإدخال مواد تعليمية تعنى بحماية النزاهة وحفظ المال العام ومكافحة الفساد، حيث إن القوانين لا تكفي لوحدها لمحاربة الفساد، وإنما يجب أن يدعمها ثقافة عامة لدى أبناء المجتمع عن خطورة الفساد وتعظيم مصلحة المجتمع.

6. قائمة المراجع:

- Abu Omariya, Fayez Muhammad, and Jaradat, Nasser Muhammad Saud. (2020). The impact of applying the principles of good governance on the quality of administrative reports in Palestinian municipal councils, Al-Balqa Journal of Research and Studies, 23(1), 139-153.
- Al-Atrash, Issam, and Obaid, Muhammad Shaher, Rabaya, Saed Muhammad. (2020). Governance rules and their impact on combating the phenomenon of corruption in public sector institutions in the West Bank, Palestine University Journal for Research and Studies, 10(1). 213-231.

Al-Bawadi, Mustafa Hussein. (2016). Corporate governance and its role in combating the phenomenon of administrative and financial corruption: A study on the National Cement Company, Al-Ma'rifa Journal, 1(3), 148-167.

Batin, Abdulmalik. (2015). The role of governance in enhancing the internal control of a service institution with an application to the Skikda Port Authority, (Master's thesis), University of Muhammad Khaider, Algeria.

Al-Baku, Faiha Abdul Khaliq, and Ahmed, Manhal Majeed. (2012). Activating internal control systems to reduce the phenomenon of financial and administrative corruption in service units, Journal of Administration and Economics, 35 (92), 167-192.

Al-Jajawi, Talal Muhammad, and Al-Zarfi, Muhammad Muhaisin. (2018). A proposed framework for governance of municipal institutions to reduce fraud operations, an applied study in municipal institutions of Babil Governorate, Journal of Accounting and Financial Studies, 13 (42), 38- 62.

Al-Jili, Manal Hashim Ibrahim. (2020). Public sector governance and its role in reducing financial corruption: A field study on the Ministry of Finance and Economy, Khartoum State, (Master's thesis), University of Nilein, Sudan.

Al-Hasban, Iman Hassan Ghadab. (2022). The role of oversight bodies in reducing administrative and financial corruption. The Arab Journal of Scientific Publishing, 48, 339 - 408.

Hamidani, Ahlam, Labed, Zahra. (2023). Governance and its role in combating financial and administrative corruption, Master's thesis, Ibn Khaldoun University, Algeria.

Al-Hayasat, Hamdan Muhammad, Salama, Raafat Salama, Kalbouneh, Ahmed Youssef. (2013). Obstacles facing the control of government revenue receipts in Jordan and the proposed solutions to address them, Journal of the Islamic University for Economic and Administrative Studies, 21 (1), 127-152.

Khatib, Khaled Ragheb. (2010), Modern concepts in financial and internal control in the public and private sectors, Amman: Arab Community Library.

Rashid, Insaf Mahmoud, and others. (2012). The effectiveness of the financial control system and its impact on financial corruption in Iraq: An applied study on the University of Mosul, Journal of Anbar University for Economic and Administrative Sciences, 4 (8), 317–346.

Al-Shammari, Hashem, and Al-Fatli, Ithar. (2011). Administrative and financial corruption and its economic and social effects, Amman: Dar Al-Yazouri.

Al-Tahir, Ismail Ahmed. (2017). Mechanisms of governance of the auditing profession and its role in reducing financial corruption, (Master's thesis), University of Nilein, Sudan.

Ashour, Muhammad. (2019). The role of institutional governance in reducing the phenomenon of tax evasion – a case study of the State Tax Directorate in Biskra, (Master's thesis), University of Muhammad Khaider, Algeria.

Al-Abbadi, Ibrahim Juwaifel. (2014). The role of internal control in government units in controlling government spending: a field study on government units in Jerash Governorate, Journal of the Islamic University for Economic and Administrative Studies, 22 (2), 288–263.

Abdul-Wahhab, Amal Muhammad. (2022). The role of financial control in reducing the phenomenon of financial corruption, (Higher diploma research), College of Administration and Economics, University of Karbala, Iraq.

Alian, Rabhi Mustafa. (2007). Foundations of Contemporary Management, 2nd ed., Amman: Safaa House for Printing, Publishing and Distribution.

Al-Amouri, Muhammad Rasool. (2005). Supreme Financial Control, Beirut: Al-Halabi Legal Publications.

Anflis, Hasnaa, and Aboud, Farqad Salman. (2024), The Role of Corporate Governance in the Relationship of the Internal Control System to the Quality of Financial Statements: A Field Study in Banks Listed in the Iraq Stock Exchange, Arab Journal of Humanities and Social Sciences, 21, 1–21.

Ghanno, Amal, Qawwal, Fatima. (2018). Good Governance and Combating Political Corruption: A Study of the Integrity Index, Maalem Journal of Legal and Political Studies, (5), 144–160.

Farouk, Abdul Khaliq. (2007), Corruption in Egypt, an Analytical Economic Study, Al-Arabi for Publishing and Distribution: Cairo.

Al-Qadi, Hussein Youssef, and Dahdouh, Hussein Ahmed, and Qurait, Issam Nehme. (2008). Internal Audit, Damascus: Damascus University.

Kafi, Mustafa Yousef. (2013). The Global Financial and Economic Crisis and Corporate Governance, Amman: Arab Publishing and Distribution Library.

Al-Kababji, Rula Wael. (2019). The Role of Governance in Reducing Corruption in Palestinian Public Sector Institutions, (Master's Thesis), Al-Quds University, Palestine.

Krivar, Murad, and Bariri, Muhammad Amin. (2017). The Role and Importance of the Internal Control System in Reducing the Phenomenon of Financial Corruption with Reference to the Case of Algeria, Journal of North African Economics, 2 (17), 53 – 66.

Karim, Hussein Saleh. (2015). The Role of External Auditor Procedures in Determining the Ability of Companies to Continue, (Master's Thesis), University of Baghdad, Iraq.

Karim, Hussein Saleh, and Halhal, Jalila Eidan. (2017). The Role of Governance and the Responsibility of the Auditor in the Continuity of the Economic Unit, Al-Muhaseb Journal of Accounting and Auditing Sciences, 24(47), 10 – 47.

Lutfi, Ghada. (2015). A Guide to Good Governance – Project to Improve the Quality of Government Services Provided to Citizens, Cairo: Social Contract Center.

Al-Maliki, Iman Jalil, and Al-Fakhfakh, Hammadi. (2023). The Role of the Integrity Commission in Activating Governance to Reduce Administrative and Financial Corruption, Al-Kut Journal of Economic and Administrative Sciences, 49(15), 226–243.

Mahmoud, Hamid Shukr. (1978). Supreme Financial Control and Prospects for Its Development in Iraq, (Master's Thesis), University of Baghdad, Iraq.

Marsal, Mona Al-Nil Mustafa (2020). The Role of Human Resource Governance in Human Resource Risk Management: A Case Study of Coldair Engineering Company Limited, Khartoum, Arab Journal of Literature and Humanities, 1 (11), 182–195.

- Al-Mashaikhi, Ahmed Abdullah Salem. (2022), The Impact of Governance on Financial and Administrative Integrity: Transparency as an Intervening Variable in the Financial and Administrative Audit Authority in the Sultanate of Oman, (PhD Thesis), University of Islamic Sciences Malaysia, Malaysia.
- Al-Mutairi, Obaid Saad (2002). How can we activate the concept of corporate governance in Saudi companies, Al-Mahaibah Magazine, Saudi Accounting Association, 34, 1-25.
- Al-Nawas, Rafid Obaid (2016). The Impact of Corporate Governance on the Quality of Auditor Performance – A Proposed Model in Light of Global Economic Crises, Al-Muhaseb Journal of Accounting and Hotel Sciences, 23 (45), 1-26.
- Al-Wardat, Aqeelan. (2015). Crisis and Natural and Unnatural Disaster Management, Baghdad: Al-Moataz Publishing and Distribution House.
- Abtidon, A. H. (2015), The Impact of Financial Accountability on Reducing Corruption in Mogadishu Somalia, Academic Research International, 6(2), 128-137.
- Devi, S, (2019), The role of transparency in reducing administrative corruption in government organization in Malaysia, FGIC 2nd Conference on Governance and Integrity 2019, Social Sciences, 992 – 1016.
- Fawzy, s, (2003), Assessment of corporate governance in Egypt working, The Egyptian Center for Economic studies.1-42.
- Gregory, H. et., (2002), Comparative Study of Corporate Governance Codes Relevant to The European Union and Its Member States, European Association of Securities Dealers.
- Principles of Corporate Governance (2006). OECD.
- Vaknin, S, (2003), Crime and corruption, Macedonia: united press international.
- Rothstein, B., & Varraich, A. (2017). Making Sense of Corruption. Cambridge: Cambridge University Press.
- Otalar, J. I. & Eiya, O. (2013). Combating corruption in Nigeria; The role of the Public Sector Auditors. www. Liste. Org accessed on 21/11/2017.

SALEH, H., ROSADI, I., MANDA, D., & MAULANA, Z. (2021). The Effect of Good Governance on Financial Performance: An Empirical Study on the Siri Culture, Journal of Asian Finance, Economics and Business, 8 (5), 0795–0806.

Jadara, S., M., & Al-Wadi, M, H. (2021), THE ROLES OF TRANSPARENCY AND ACCOUNTABILITY IN REDUCING ADMINISTRATIVE AND FINANCIAL CORRUPTION, Viešoji politika ir administravimas, 20(2), 284–298.

Sellami, Y, M., & Kadim, Z., j. (2024) The Role of the Federal Internal Audit Board in Enhancing Performance Efficiency to Reduce Financial and Administrative Corruption. Asian Journal of Economics, Business and Accounting, 24 (10), 277–290.

Beshi, T., D. & Kaur., R. (2020). Public Trust in Local Government: Explaining the Role of Good Governance Practices, Public Organization Review, 20, 337–350.